

كتابة تاريخ صدر الإسلام بين الأدب والوثائق

فرد دونر *

موضوع الحديث كتابة تاريخ صدر الإسلام أو بالأحرى وظيفة المصادر العربية المبكرة في تصوير هذا التاريخ وكتابه؛ لأنَّ التاريخ كما تعرفون ليس عملية الكتابة عن الماضي فحسب، بل إنَّ المؤرخ يبدأ بجمع أدلة من المصادر المختلفة ويمضي في تقويم بعضها مقابل بعض حتى يستنتج مفاهيم عن المجتمع الذي يدرسه وعن تطوره على مر الزمان، وهذه المفاهيم مجذورة إلى حد ما في قراءته للمصادر، وفي نهاية الأمر إذن يولد المؤرخ تفسيره للماضي ويمضي بعد ذلك إلى الكتابة، ومن منا يرى أن غالبية العامل ولمجد الذين يبذلها المؤرخ قارة فيما يسبق الكتابة أي أن الكتابة ما هي إلا خاتمة عمل المؤرخ.

فما هي إذن أهمية المصادر العربية المبكرة في تصوير تاريخ صدر الإسلام وكتابته؟ دعني أقول بادئ ذي بدء: إن المصادر العربية المبكرة لصدر الإسلام قيمة للغاية لا غنى عنها في كتابة تاريخ هذه الفترة العصبية من تاريخ العالم، ولا بد للمؤرخ من أن يستعملها إلى أقصى درجة ممكنة ولا بد من أن يؤكد ذلك تأكيداً شديداً الآن؛ لأنَّه علينا أيضاً أن نعترف بصراحة أن هذه المصادر ليست خالية من عيوب خطيرة، بل هي تواجه المؤرخ بتناقضات وإشكاليات وصعوبات منهجية ومادية من كل نوع، فالواجب علينا الآن كمؤرخين أن نفهم كيف نستطيع أن نستعمل المصادر العربية لصدر الإسلام طبقاً لمناهج علمية مسؤولة، وتقع ملاحظاتي التالية في ثلاثة أقسام:

أولاً: إشكالية المصادر العربية لصدر الإسلام.

ثانياً: ملاحظات عن دور الوثائق في تفسير تاريخ صدر الإسلام.

ثالثاً: الاقتراب من المصادر العربية عن طريق تعيين اهتماماتها الأساسية كمؤلفات تاريخية.

1 – إشكالية المصادر العربية لصدر الإسلام:

إن صورة صدر الإسلام لدينا – أي لدى الشرقيين والغربيين معاً – هي صورة مستلة من حيث ملامحها العامة، وكذلك من حيث تفاصيلها من المصادر العربية، وكلنا نعرف خطوط هذه الصورة الأساسية: ولادة الرسول e في مكة وكون الجاهلية في الحجاز والجزيرة العربية عامة، خلفية لحياة الرسول، بدء الوحي، معارضة قريش لنبوة الرسول، الهجرة وإنشاء الأمة الأصلية في المدينة، تطور الأمة وتوسعها، أولاً في الحجاز ثم في سائر الجزيرة العربية – قبيل وفاة الرسول وبعيدها – وامتدادها بعد ذلك نحو الآفاق من كل اتجاه ودخول المسلمين الشام والعراق وإيران ومصر وغيرها من الأقطار شرقاً وغرباً في عصر الفتوحات الكبرى، ومن أبواب هذه القصة أيضاً تأسيس الخلافة وحوادث الفتنة الأولى التي نازع فيها بعض أصحاب الرسول e بعضهم الآخر، والفتنة الثانية التي

كانت بمثابة استئناف للفتنة الأولى بعد مرور عشرين سنة على أيدي أبناء المتنازعين في الفتنة الأولى، وعلى الرغم من وجود اختلافات كثيرة في بعض التفاصيل، وفي تأويل معاني هذه الحوادث؛ فإن أغلبية المسلمين قد قبلوا الخطوط الرئيسية لهذه الصورة.

فكل هذه القصة العظيمة – التي أحب أن أسميها "رواية الأصول الإسلامية" – مستخرجة من المصادر العربية، ونجد أجزاءها في مئات المؤلفات العربية، أشهرها "السيرة النبوية" لمحمد بن إسحاق وكتب التاريخ مثل: "تاريخ الطبري" و"تاريخ اليعقوبي"، وقد ترد مجموعة من النصوص المفيدة للمؤرخ في أنواع أخرى من المؤلفات ككتب الأنساب والتفسير ومصنفات الدين ودواوين الشعر وغيرها، فهذه المؤلفات تشتمل على روايات وأخبار ذات قيمة تاريخية كبيرة رغم أنها ليست أساساً كتب التاريخ.

من هذه المادة الثرية الضخمة إذن التي تطورت على مدى قرن أو قرنين بعد وفاة الرسول ﷺ تشكلت الصورة التقليدية لصدر الإسلام، وهي صورة قبلها حتى الكثيرون من المستشرقين الغربيين، ولكن من وجهة نظر المؤرخ تشترك كل هذه المصادر في ضعف واحد وهو أنها بدون استثناء مصادر أدبية وليست وثائق، أي أن الأخبار التي توردها والتي هي أساس الصورة التاريخية التقليدية أخبار وروايات منقولة من قائل إلى قائل آخر، أو من ناسخ أو مؤلف ما إلى آخر، ونحن نرى في أسانيد هذه الأخبار أثر عملية النقل هذه بوضوح تام، ولكن كما تعرفون، فإن النص المنقول مشكوك فيه من حيث المبدأ من جهة المؤرخ العلمي، إذ لا يقدر على قبول رواية منقولة قبولاً تلقائياً بل عليه – إذا شاء أن يستعمل الروايات كأدلة يثق بها – أن يمتحنها من كل ناحية: طريقة نقلها، وهوية نقلتها، واهتماماتهم ومقاصدهم وموثوقيتهم، ومنطقية مادتها ومكانها في سياقها التاريخي الأدبي اللغوي العقلي، فمن دون امتحان المصادر، رواية رواية، يستحيل على المؤرخ العلمي أن يحكم عليها: هل هي صادقة فيما تروييه، أم أن رواياتها حُرقت عمدًا، أو شوهدت سهواً، أو حتى اختلفت اختلافاً على يد ناقل لأهداف مجهولة؟.

ولكن حتى إذا اعترفنا بوجود مثل هذه العيوب في المصادر العربية عن صدر الإسلام، فإن تحليل الروايات المنقولة يظل أمراً صعباً وكثيراً ما لا ينتج عن تفحصنا للروايات حكم حاسم في مصداقيتها، فإذا أخذنا مثلاً الروايات عن الحوادث التي سبقت وأدت إلى مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان وإنني متأكد من أنكم قد قرأتم بعض الروايات الكثيرة عن هذه الحوادث في تاريخ الطبري، وأنساب الإشراف للبلاذري، وتاريخ مدينة دمشق لابن عساکر وغيرها من المصادر – فإننا نرى فوراً أن كثيراً من هذه الروايات المختلفة تخدم مطامح فرقة سياسية معينة، ولكن كيف نستطيع تقويم هذه الروايات المتعارضة فيما بينها؟ إن من بين حوادث هذا الفصل من الفتنة الأولى مثلاً روايات عن المفاوضات بين الخليفة والوفد المصري الذي جاء إلى المدينة ليواجه الخليفة، وليشكو من بعض سياساته، ولكن هل نستطيع أن نمايز بين الروايات ونعين من بينها الروايات التي تستحق ثقنا، والروايات الموضوعية؟ حتى الآن لا! فمن الواضح أن بعض هذه الروايات يدعم مقاصد بني أمية، ويجعل من الخليفة عثمان امرئاً بريئاً من أي عيوب في أخلاقه، فيما تجعل بعض الروايات الأخرى من الخليفة رجلاً ضعيفاً سيئ الأخلاق، وترسم صورة إيجابية لعلي بن

أبي طالب، مثلاً. ولكن حتى إذا قمنا بمقارنة مطولة بين هذه الروايات فليس هناك أساس علمي ثابت للتفريق فيما بينهما، وسيظل تقويم هذه الروايات المنقولة من مصادرنا العربية مستحيلاً طالما الوثائق الحقيقية التي قد تساعدنا في تقويم المرويات معدومة، وهذه الملاحظة توصلنا إلى المسألة الثانية التي أود أن أتحدث عنها اليوم وهي:

2 – دور الوثائق في تشكيل صورتنا التاريخية لصدر الإسلام:

لنبدأ بملاحظات عامة عن الوثائق ومحلها في علم التاريخ، فالوثيقة من عصرها هي أي شيء مادي يتبقى في صورته الأصلية من ذلك العصر إلى اليوم (أو على الأقل إلى زمن المؤرخ الذي استعمله دليلاً تاريخياً)، وقد تكون الوثيقة مثلاً: رسالة من شخص إلى آخر – أي الأصل ذاته وليس نسخة منه – أو قدح من فخار، أو عدة وزينة معدنية، أو كتابة منقوشة على الصخر، أو نقود أو آثار معمارية.. الخ، أي شيء أصلي ترجع إلى المكان والفترة الزمنية التي يهتم المؤرخ بها، إذ ذاك نقول إن المؤرخ يحاول من حيث المنهج أن يبني صورته التاريخية على أساس تحليل وثائق حقيقية، ويفضل أن يتجنب أخباراً منقولة عندما يكون صورته التاريخية، أو يحاول على الأقل أن يحد من اعتماده على مثل هذه الأخبار بقدر الإمكان، ولقد تحدثت من قبل عن إشكالية الأخبار المنقولة خصوصاً من حيث احتياجها إلى التأكيد عن طريق تقويمها في ضوء سياقها المفروض، بينما الوثيقة – على العكس من ذلك – تحدد هي ذاتها السياق التاريخي اللغوي وما إلى ذلك، فإننا إذا اكتشفنا مثلاً وثيقة أصلية جديدة من عصر ما ووجدنا أنها تستعمل كلمة أو مفهوماً قد اعتقد المؤرخون من قبل أنها لم تكن معروفة في هذا العصر؛ فإن علينا أن نعدل فهمنا لسياق هذا العصر اللغوي أو العقلي؛ لأن الوثيقة تقدم دليلاً حاسماً على وجود هذه الكلمة، أو هذا المفهوم في ذلك العصر. فالاعتماد على الوثائق إذن هو المفتاح لبناء صورة تاريخية سليمة. وبالنسبة لتاريخ صدر الإسلام فإن المشكلة الرئيسية للمؤرخين هي أن عدد الوثائق من مكانه وزمانه قليل جداً يقترب من الصفر فلم يبق من حياة الرسول e وأفعاله أي أثر وثائقي قط، والوثائق المتبقية عن الأمة الإسلامية المبكرة لا تتجاوز القطع البردية (وأقدمها مؤرخة سنة 22) والنقوش (أول شاهد قبر يعود إلى سنة 31) والنقود (من سنة 31 فصاعداً) وعدد هذه الآثار الوثائقية قليل من فجر الإسلام ولكنها تزداد عدداً تدريجياً في القرن الأول الهجري، وهي تعطينا معلومات ثابتة قيمة للغاية ولكن هذه النقاط الثابتة وحدها لا تسمح لنا بأن نكمل صورة تاريخية عن صدر الإسلام؛ لأنها مبعثرة جداً إلا أنها تسمح لنا بأن نتأكد من بعض روايات مصادرنا العربية، والمهم هنا في رأيي هو أن المعلومات التي نستخرجها من الوثائق عن تاريخ القرن الأول الهجري تثبت وجود بعض الأشخاص والمؤسسات التي نعرفها من الأخبار والروايات المنقولة، فالنقش في الحجر الذي يرجع إلى سنة 42 وقد وجد في حمة جادر (قرب أم قيس في الأردن على جانب وادي اليرموك) مثلاً وهو مكتوب باللغة اليونانية البيزنطية، يذكر عبدالله معاوية أمير المؤمنين، فهذا النقش يثبت وجود معاوية ووجود منصب إمارة المؤمنين، أي وجود أمة أو دولة أو حركة سُمي أعضاؤها أنفسهم (المؤمنين)، وسموا قائدهم أميراً، وكل ذلك يطابق قريباً ما نقرأه في المصادر العربية، وقد نستنتج من ذلك عاماً أن هناك مبدأ

صحيحاً لبعض ما تنقله لنا المصادر العربية من مواد تاريخية على أنه من الواجب علينا كمؤرخين أن نعترف أن مثل هذا النقش يبرهن صحة مصادرنا بشكل جزئي فقط، فأولاً هناك في المصادر العربية الآن من التفاصيل عن صدر الإسلام ولا تجد الأغلبية الساحقة منها 99.99%- تثبيتاً أو توثيقاً من جهة أي وثيقة؛ لأن عدد الوثائق لهذه الفترة التاريخية كما سبق القول قليل جداً، بينما المادة التاريخية أو شبه التاريخية في المصادر العربية لا نهاية لها أو بالكاد، ومعنى ذلك أنه يوجد في روايات الأصول الإسلامية التقليدية حقائق وافرة ونواح كاملة غير موثقة، وهي بصراحة مما لا يتوقع التثبيت منه في المستقبل؛ لأن اكتشاف كميات كبيرة من الوثائق الجديدة من هذا العصر المبكر أمر غير محتمل.

ثانياً: حتى في الحالة الاستثنائية التي توجد فيها وثيقة تتعلق بحقائق موجودة في المصادر العربية يكون تثبيت تلك الحقائق جزئياً وحسب، فإذا رجعنا مثلاً إلى النقش اليوناني الذي سبق ذكره من حمة جادر فمع أنه يثبت بعض الحقائق التي نعرفها من المصادر العربية فإنه يثير في نفس الوقت أسئلة جديدة -وربما شكوكاً- عن غيرها من الحقائق هناك. إن معاوية يسمى بـ(أمير المؤمنين) ولكن اللقب المستعمل عادة في المصادر ورواياتها هو (خليفة)، ونحن نتكلم عادة في مناقشاتنا اليوم عن مؤسسة (الخلافة) فهل يعني صمت الوثيقة عن كلمة (خليفة) إن هذا الاصطلاح لم يكن مستعملاً بعد في أيام معاوية، وأنه لم يظهر لأول مرة تعييناً لقيادة الأمة إلا بعد عشرين أو ثلاثين سنة؟ وهكذا فإن الوثيقة قد تثبت بعض نواحي تفسيرنا التاريخي المستخرج من الروايات المنقولة فيما هي تعرض غيرها من النواحي لإعادة النظر.

وقد لا- تستكمل ملاحظاتي عن الوثائق وعلاقتها بالمصادر العربية دون ذكر القرآن الكريم ودوره في تكوين صورة تاريخ صدر الإسلام، والسؤال الذي يطرح هو: هل هو وثيقة أو لا؟ من الواضح أنه ليس لدينا اليوم مصاحف ترجع مادياً إلى أيام زيد بن ثابت ولجنته التي عينها الخليفة عثمان (أو هل يجب علينا أن نقول أمير المؤمنين عثمان؟) لتدوين القرآن فإذا نظرنا إلى القرآن من هذه الجهة فإنه لا يعتبر وثيقة، ولكننا إذا نظرنا إلى القرآن من جهة أخرى -وهنا أتكلم كمؤرخ- فإننا نجد أن القرآن لا يشبه الأخبار والروايات المنقولة الأخرى، بل إنه يشكل في رأيي صنفاً فريداً من نوعه.

ولذلك فإننا قد نقول إن لنص القرآن قيمة شبه وثائقية للمؤرخ، وهذا لأن للقرآن في رأيي مكانة مميزة بين المؤمنين باعتباره نصاً مقدساً وكلام الله تعالى، وهذه المكانة السامية أمنت النص ضد التحريف الذي يحذره المؤرخون في غيره من النصوص المنقولة، كثير من أقوال القرآن هو عار من المضمون التاريخي المعين، أو يستعصي على التأويل التاريخي، ولكن على الرغم من ذلك يقدم لنا القرآن في رأيي أوضح نافذة إلى العالم الفكري الذي عاش فيه المؤمنون الأوائل.

فعلى المؤرخ الذي يريد أن يفهم صدر الإسلام إذن أن يعتمد في أول الأمر على شهادة الوثائق الأصلية، وعلى شهادة القرآن الكريم، ولكن بسبب قلة الوثائق وصعوبة استخراج المعلومات التاريخية الدقيقة من القرآن الكريم فلا بد لمؤرخ صدر الإسلام من أن يلجأ إلى استعمال كتب التاريخ ورواياتها المنقولة وغيرها من المصادر العربية، فلنحول انتباهنا

الآن إلى مشكلتنا العملية في استثمار هذه المصادر واستخراج المعلومات التاريخية الصحيحة منها.

3 - تكون المصادر العربية وطريقة استثمارها:

تظهر صعوبة المصادر العربية كما سبق لنا القول في التمييز بين المعلومات الصحيحة والمعلومات المحرفة أو الموضوعية المكذوبة، وأرى أن تطوير مناهج جديدة أدق لبلوغ هذا التمييز يجب أن يكون على رأس جدول أعمال الخبراء العاملين في دراسة صدر الإسلام في الجيل المقبل.

فعلينا أولاً- أن نفهم كيف تكونت المصادر العربية وخصوصاً مجموعات الروايات والأخبار الكبيرة التي هي منبع أكثرية المعلومات المفصلة التي شكلت تصورنا لصدر الإسلام، ووضعت خاتم مفاهيمها الضمنية على تأويلاتنا التاريخية، والخطوة الأولى في إعادة النظر عن هذه المصادر هي أن نفهم البواعث التاريخية والاجتماعية والعقلية التي أدت إلى ظهورها ابتداءً، فإن المصادر العربية لم تتكون من تلقاء نفسها، بل ركبت عمداً من أخبار وروايات مختلفة، ولأهداف معينة، وقد كانت عادة المؤرخين في السابق استخدام هذه المجموعات كمناجم أخبار مختلفة، كأنها ليست سوى مستودعات معلومات خام متعادلة القيمة، ولكن هذا الفهم للمصادر قد يجعل المؤرخ يغض النظر عن ميول روايات معينة ومقاصدها، فلا بد للمؤرخ إذا كان يريد أن يفهم خبراً عن حادث من الحوادث أن يرى الخبر في إطار المجموعة التي هو موجود فيها، وأن يعين أهدافها ومقاصد مؤلفها الذي اختار هذا الخبر (وترك أخباراً أخرى) لإيرادها في كتابه، وهكذا فيجب على المؤرخ أن يقوم هذا الخبر المعين في إطار كل الأخبار المروية عن تلك الحادثة من الحوادث، حيثما وجدت في المصادر ليفهم مكان الخبر المعين في تطور الآراء والأخبار عن تلك الحادثة.

وإذا راقبنا الأخبار والروايات عن صدر الإسلام جميعاً فإننا نكتشف أنها -أو أن الأغلبية منها- متعلقة بطريقة ما بمسألة واحدة من ضمن أربع مسائل، وتبين أن هذه المسائل الأربع تعبر عن اهتمامات أساسية في حياة الأمة الإسلامية في خلال الفترة التي تبلورت فيها المصادر العربية ورواية الأصول الإسلامية التي تحتويها.

وهذه المسائل هي: النبوة، والأمة، والهيمنة -أي هيمنة المسلمين على غير المسلمين-، والقيادة -أي قيادة الأمة-. فهدف الأخبار العديدة عن النبوة هو تأكيد شرعية دين الإسلام عن طريق البرهنة على أن محمداً كان بالفعل رسول الله، وأن الوحي صحيح، وهدف الروايات عن الأمة وهي تتضمن أخباراً كثيرة عن أعمال الرسول في تأسيس الأمة الأولى في المدينة وفي حكمها هو رسم وجود للأمة المستمر من أصولها إلى وقت مؤلفي الأخبار، وذلك عن طريق وصف تسلسل غير منقطع لقوادح الحج أو الخلفاء مثلاً. أما مسألة الهيمنة فإن هدفها شرح سيادة المسلمين وتسويقها باعتبارها إرادة الله تعالى الذي -بحسب أخبار الفتوح- مكن المسلمين على قهر مناطق شاسعة واحتوائها في إمبراطوريتهم الجديدة. وأما مسألة القيادة فإنها تفسر الأخبار الوافرة عن الفتن والنزاع بين الرجال المنافسين على الخلافة.

فكل هذه المسائل الأربع إذن متجذرة في اهتمامات الأمة الإسلامية في القرنين أو القرون الثلاثة الأولى لظهور الإسلام، وتعتبر نتيجة اهتمام الأمة بتأسيس شرعية الأمة، وتأكيدها في أذهان المسلمين وغير المسلمين في آن معاً، والاعتراف بوجود هذه المسائل الأربع وبدورها كمحاور تركزت حولها أغلبية الأخبار عن تاريخ صدر الإسلام قد ساعد المؤرخين في تقويمهم للمصادر وأخبارها، فرغم أن المؤرخين مثلاً يهتمون اليوم كثيراً بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، فمن الواضح أن مؤلفي مصادرنا العربية في القرنين الأولى لم يهتموا بهذا النوع من التاريخ، ولم يكن ذلك التاريخ من محاور وتجميع الأخبار، ومعنى ذلك من الناحية العملية أن المؤرخ الذي يريد أن يكتب شيئاً عن التجارة في العصر الأموي مثلاً، أو عن وجود فئات اجتماعية وتطور علاقاتها في مدينة دمشق أو حمص في العصر الإسلامي الأول، هذا المؤرخ لن يجد معلومات مفصلة في الكميات الوافرة في هذه المصادر، وكل ما يمكنه القيام به هو استنتاج صورة جزئية من تلميحات قليلة موجودة في أخبار مبعثرة، قد تختلف أغراضها اختلافاً كاملاً عن اهتمام المؤرخ، ومن جهة أخرى فإن المؤرخ الذي يقرأ خبراً عن أعمال علي بن أبي طالب أو معاوية بن أبي سفيان في الفتنة الأولى يجب أن يعترف بأن مثل هذه الأخبار توجد بالآلاف في مصادرنا؛ لأنها تتطابق مع أحد الاهتمامات الكبرى في الأمة (مسألة القيادة)، وأن أغلبية هذه الأخبار تدعم ضمناً أو علناً طموح واحد من المتنازعين، مثل هذا الخبر، ويعترف بأنه ليس بإزاء وصف حيادي بل هو بإزاء قطعة دعائية ملتزمة.

في الختام أكرر القول بالأهمية الكبيرة للمصادر العربية التي لا بد للمؤرخين من أن يعتمدوا عليها في كتابة تاريخ صدر الإسلام، بالإضافة إلى الاعتماد على الوثائق، وعلى نص القرآن الكريم، ولكن استثمار هذه المصادر بشكل علمي يتطلب منا أن نطور مناهج جديدة أدق لتقويم معاني الأخبار المتعددة المتنوعة، وهذه هي الوظيفة الملحة أمام الجيل المقبل من المؤرخين.

(* أستاذ التاريخ الإسلامي في جامعة شيكاغو.